الفقر في ظل العولمة والاقتصاد الإسلامي

أ.سفيان خوجة علامة
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة.

ملخــص:

يعد موضوع الفقر من الموضوعات الشائكة في الوقت الحاضر فلقد أصبح آفة اجتماعية حيث توسعت رقعته لتمس معظم بلدان العالم سواء النامية أو المتقدمة منها. ففي ظل الليبرالية والتوجه نحو نظام اقتصاد السوق ساهمت العولمة وبشكل كبير في رفع مستوى الفقر حيث عملت على خلق فوارق كبيرة بين الدخول والثروات ليس على الصعيد العالمي فحسب بل داخل المجتمع الواحد. وفي هذا الصدد يظهر النظام الاقتصاد الإسلامي ليكون كبديل فعلي لمعالجة ظاهرة الفقر والحد منها وهذا من خلال آليات شرعية مستنبطة من الدين الإسلامي الحنيف.

Abstract

Poverty is a very complex issue, it has become a global problem that affects the majority of both developed and developing countries. Under liberalism and the forces of market economy system, globalization contributed significantly in deepening poverty, where it created significant differences between incomes not only at the global level, but within the same communities as well. In this matter, the Islamic economic system, may possibly be examined as an alternative for the reduction of poverty, and this throughout Sharia law mechanisms.

تمهيد:

يعرف عالمنا اليوم العديد من الأزمات والمشكلات المعقدة ذات الأبعاد الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية فالدول الفقيرة تشهد تردي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،أما الدول الغنية وإن كان الوضع عندها ليس بهذا السوء إلا أنها تقف عاجزة أمام مشاكل التفاوت الطبقي والمشاكل المالية وغيرها، فهذه الأزمات وغيرها كمشكلة الفقر تمثل إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية،والدليل على ذلك فشل السياسات الاقتصادية الكلية المعاصرة في تحقيق النمو اللازم لتخفيف حدة الفقر والبطالة، والتي إن نجحت أحيانا فهي نجاحات ظرفية، وقد جربت بدائل متعددة في هذا المجال، منها السياسات المالية والنقدية كدعم الأسعار، تحرير السوق، إنشاء المؤسسات الاجتماعية وما إلى ذلك لكنها كلها باءت بالفشل، كما أن سياسات النظام الاقتصادي الإسلامي ظلت بعيدة عن الميدان في مكافحة الفقر وإن طبقت فبشكل جزئي وغير فعال.

والفقر كمشكلة تواجه بلدان العالم النامي والمتقدم لا بد النظر إليها كقضية اجتماعية اقتصادية ذات طبيعة نسبية متغيرة وتحليلها على هذا الأساس بما يساعد على فهم أبعادها لمواجهتها وعلى تقديم رؤية متفردة للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتسببة والناتجة عن قضية الفقر التي تواجه كافة بلدان العالم بشقيه النامي والمتقدم والتي تؤثر على إمكانات التوظيف السليم للموارد المتاحة.

من هذا المنطلق وباعتبار الفقر من أهم المشاكل المعقدةوأمام هذه الوضعية تبرز الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما حقيقة الفقر في ظل كل من الاقتصاد الوضعي والإسلامي؟ وكيف يمكن للأساليب الإسلامية أن تحد من ظاهرة الفقر؟

1- الإطار المفاهيمي للفقر:

إن مفهوم الفقر مفهوم نسبي وهو مرتبط بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا تطورت مفاهيمه وأشكاله وأساليب قياسه، حيث أثارت مسألة تحديد رؤية واضحة لمفهوم الفقر مناقشات عديدة،ووجهات نظر

متباينة،كونها تمثل ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة ومختلفة.

فالفقر من المفاهيم المجردة النسبية فهو يعبر عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد والتشابك وتختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية.[1]

1-1- الفقر من وجهة نظر الإسلام:

الفقر لغة هو الحاجة، يقال إنسان فقير أي محتاج، قليل الزاد والمال والمتاع. والفقر والعيلة والعالة والخصاصة والإملاق، والعدم والحاجة، والفاقة والمسكنة والمتربة واحد.[2]

وفي اصطلاح الفقهاء ذهب الحنفيةإلى أن من يملك دون نصابالزكاةفهوفقير،وذهب المالكيةإلىأنالفقير هوالذيلايملكقوتسنة،وقدذهبالشافعيةإلا أن الفقير هومنلا ماللهولاكسب، أماالحنابلة فإنالفقير هومنلايملكشيئا.وقداختلف العلماءهلالفقيرأشدحاجةأوالمسكين،وهلالفقيرمنيتعففوالمسكينمن يسأل.وقدرجحالفقهاءالمعاصرونرأيابنتيميةلاتفاقهمعمقاصدالشريعة، فالفقير هوكلمنليسلديهمايكفيهأوليسلهحدالكفاية، وهذاالحديختلف باختلافظروفالمجتمعاتومستوياتالمعيشة،فقديكونفيوقتمنالأوقات يقدربمادوننصابالزكاة، وقديقدرفيوقتآخربمايساويقوتعام وهكذا. وهذاالمعنىالواسعللفقر الذييدخلعرفالناسواصطلاحهمفيكل زمانومكان، يسمحبإدخالالمؤشراتوالمعاييرالتييذكرهاخبراءالتنمية والمنظماتالدوليةالمهتمةبموضوعالفقر.[3]

وتؤول التوجهات الدينية في تفسير ظاهرة الفقر على أن الفقر والغنى قدر مقدور وأمر محسوم باسترشادهم إلى الآيات البيّنات من أقواله ذو الجلال

---

[1] عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، ص19.

[2] عبد السلام الخرشي، فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة، مؤسسة الرسالة للطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002، ص18.

[3] كمال الحطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة البطالة، أبحاث اليرموك" سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، الأردن، ص1303.

والإكرام سبحانه وتعالى بسم الله الرحمن الرحيم **(وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ)**[1].

وفي هذه الحالة فان أسباب الفقر تكون خارجة عن قدرة الإنسان وعن قدرة المجتمع معا. إلا أن الأخذ بالأسباب والوسائل الموصلةإلى الثروة أمر مطلوب ومرغوب. وهذا يعني أنه يجب أن يكون هنالك فهم صحيح للقضاء والقدر بشأن الفقر، إذ إن تعلق الفقراء بهذه الحجة باطل ويتنافى مع الأمر بالسعي والأخذ بالأسباب، لذلك فالفهم الصحيح تم بالتوازن بين الموارد الاقتصادية وحاجات البشر وهذا عكس ظاهرة الندرة الموجودة في ظل الاقتصاد الوضعي.

ويثبت هذا القول بكثيرٍ من الآيات القرآنية نذكر منها:

-قوله تعالى(وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ)[2].

-قوله تعالى(وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ)[3].

- قوله تعالى(وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ)[4].

- قوله تعالى(وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ).

إذ تبين هذه النصوص القرآنية التوازن بين الحاجات والموارد الاقتصادية وكذلك التوازن بين حاجات الفرد الاقتصادية بعضها مع بعض وهذا ينفي مشكلة الندرة في الرزق آنيا ومستقبلا.

كذلك فانه من غير الممكن دراسة أسباب الفقر ووسائل علاجه بمعزل عن نمط الملكية السائدة في المجتمع، فبموجب الاستخلاف يمكن لصاحب الملكية توظيفها لمعالجة مشكلات المجتمع ومنها الفقر. فقد حدد الإسلام وظيفة المال العام والخاص، فالمال مال

---

(1) سورة الذاريات،آية 22.

(2) سورة ابراهيم، آية 33-34 .

(3) سورة الحجر، آية 21.

(4)سورة فصلت، آية 10.

الله والإنسان مسؤول عن هذه الوديعة لديه ويجب عليه أن يتصرف بها بما يتناسب تلك الوظيفة التي جعلت لها وللفقراء حق في مال الأغنياء يجب أن يعطوه دون منّ أو أذى، فالزكاة مثلا لم تشرع لأجل إشباع الحاجات الأساسية فحسب، وإنما شرعت أيضا لمعالجة الفقر والارتفاع بالفقر إلى المستوى المعيشي للأغنياء وذلك لتحقيق التوازن الاجتماعي، فقد قام الإسلام من ناحيتين بالعمل لتحقيق هذا الهدف بضغط مستوى المعيشة من أعلى بتحريم الإسرافوبضغط المستوى من الأسفل بالارتفاع بالأفراد الذي يعيشون مستوى منخفضا من المعيشة على مستوى أرفع. وللإنسان الحق في العمل والكسب المشروع مساهمة منه في إعمار الأرض وخدمة الآخرين ودرءا للفقر.[1]

وبهذا فالإسلام قد سعى إلى تأكيد مفهوم العدل الاجتماعي وحماية الفرد والمجتمع ضمن مبدأ " إشباع حاجة الإنسان ". فمسألة الإشباع هذه تشكل أهمية بالغة بل أنها تشكل الأساس لمسألة "العدل الاجتماعي". وليس غريبا أن يجعل الإسلام "أموال الناس" مال الله وهذا معناه أن كل الناس، وأولاهم الفقراء والمساكين... جميعا يملكون حقهم " المشروع " في هذا المال، حفاظا على استقامة الفرد واستقرار المجتمع والعقيدة.

1-2- الفقرفيالفكرالاقتصاديالوضعي:

حاول البنك الدولي وضع مفهوم شامل لهذه الظاهرة مفاده أن: "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة".

ولقد عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الفقر على أنه: "ظاهرة قديمة جدا وآفة اجتماعية خطيرة شهدتها البشرية عبر العصور، وهي معقدة وذات جوانب متعددة: اقتصادية، سياسية، ثقافية وبيئية. وهو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص

[1] عدنان داود العذاري، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 36.

الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات."[1]

وقدفرقتقريرالتنميةالبشريةلعام1997بينمفاهيم الحرمانالإنسانيالمعبر عنهكشكلمنأشكالالتخلفبالمنظور الكلي، ومفاهيم الفقر المرتبطةبالأفراد،وأشار التقرير أنللفقروجوهكثيرة،وهوأبعدمنمجرد انخفاضالدخل،إذأنهيعكسأيضاالفقر الصحي،والفقر التعليمي،والحرمانمن المعرفةوالاتصالاتوعدمالقدرةعلىممارسةحقوقالإنسانوالحقوقالسياسية، وانعدامالكرامةوالثقةواحترامالذات.[2]

أما المجلس الأوروبي فيعرف الفقر على أنه حالة الأشخاص وفئات الأفراد والعائلات التي تكون مصادرهم المادية، الثقافيةوالاجتماعية ضيقة ومحدودة إلى حد الإقصاء من أنماط الحياة المقبولة في الدولة الواحدة التي يعيشون فيها.[3]

ومن خلال مختلف مفاهيم ظاهرة الفقر فان أهم معايير الفقر تتضمن: نقص الرفاهية والعدالة والحرية والقدرة على التعبير والحصول على فرص عمل والمشاركة في الحياة.[4]

1-3- الأسباب المؤدية للفقر فيالفكرالاقتصاديالإسلامي:

لقد اختلفتالنظمالاقتصاديةحولأسبابالفقروعلاجه،حيث يربالنظامالرأسماليأنالفقراءهمأنفسهم السببفيفقرهملأنهملميبذلوا الجهدالكافي، واستمالوا الكسلوالقعودعلىالعملوالإنتاج، وبهذا فالفرد مسؤول عن نفسه، حر في تصرفاته، حر في ماله.

أماالاشتراكيون الماركسيونفإنهميعتبرون طبقةالأغنياءهمالسبب،فاستحواذهمعلىالثروة،واستئثارهمبهاوحرمانالآخ

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر في غربي آسيا، منظور اجتماعي، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997، ص06.

(2) برنامجالأممالمتحدةالإنمائي،تقريرالتنميةالبشريةعام1997، نيويورك،ص22.

(3) Dictionnaire d'économie et de sciences sociales, Berti Édition, Alger, 2009, P729.

(4) ديبا ناريان، الفقر هو انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 37، ديسمبر 2000، ص18.

رينمنهاهوالذييزيدمنمشكلةالفقر.
أمافيالنظامالإسلاميفإنمشكلةالفقرترجعإلىمجموعتينمنالأسبابالأولىربانيةو الثانيةبشرية أو سلوكية.

1-1-الأسباب الربانية:

من أهم هذه الأسباب نجد:[1]

-التفاوتبينالبشر:اقتضتحكمةاللهعزوجلأنيخلقالناس متفاوتينفيقدراتهمومواهبهمومويولهموذكائهممنأجلأنيتعاونوا ويكملوابعضهمالبعضفيمهمةالإعمارو الخلافةو الإكثارمنالخير و التقليلمنالشر،وبناءعلىذلكفقدوجدتطائفةمنالبشر، وفيكافة العصور لاتستطيعتلبيةحاجياتهاورغباتهابمايغنيهاعنمساعدة الناسو عونهم،وقداعترفالإسلامبهذهالفئةوجعللهاحقوقاثابتة علىالمجتمعو الدولة.

- الإبتلاءو المصائب:

فيكلمجتمعبشريلابدأنتوجدفئةمنالمجتمعتصابالعجز أو المرض أو الإعاقةأو الإفلاسأو غيرذلكمنأشكال الضعفالبشري،وهذهالفئةتحتاجإلىمنيقومبرعايتها و الإنفاقعليها،وقدتكفلالإسلامبهذهالفئةوضمنلهاحقوقدائمةفي بيتمالالمسلمين.

1-2- الأسبابالبشرية:

وأهمهاسببان هما:

-عجزالإنسانوكسله:إذيعانيالكثيرمنالناسمنالبؤسو الشقاء بإرادتهمنتيجةكسلهمو عجزهمو قعودهمعنالجدو الاجتهادو البذل و العطاء،و عدماستخداممواهبهمو طاقاتهمبماينفعهمو ينفعالناس.وقد وضعالإسلاملهذهالفئةالكثيرمنالحوافزالتيتدفعهمإلىالعملو البذل و العطاءو استثمارالطاقاتوسدعليهمالمنافذالتيتقيهمفيهذاالوضع السيئ.

-ظلمالإنسانوتعديه:قال**تعالى (كَلا إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى)**[1].إنظلمالإنسانلنفسههو السببالأولفياستحقاقهالعذاب

[1]كمال الحطاب، مرجع سبق ذكره، ص1307.

الأليمفيالدنياوالآخرة،ويكونظلمالنفسبإشباعأهوائهاونزواتها وإغراقهافيالملذاتوالشهواتوالترف،وصرفهاعنطاعةاللهعز وجل، وأنالأخطرمنظلمالنفسظلمالآخرينبأكلحقوقهموالتضييق عليهمفيالرزقواستغلالهمواستعبادهم،وبالإضافةإلىذلكيشملظلم الإنسان،ظلمالبيئةوالطبيعةبإفسادهاوتلويثهاواستخدامهاالاستخدام الجائر.وقدوضعالإسلامذلككلهضوابطصارمة،وحرصحرصا شديداعلىحفظحقوقالناس،كماحثعلىالرفقوالاستخداماالأمثل للموارد،ووضعنظامادقيقاللمعاملاتوالعقوباتلكييردعكلمنلايتمسكبأخلاقالإ سلاموقيمه.

2- العولمة والاقتصاد الإسلامي:

2-1- ماهية العولمة:

إن مفهوم العولمة يتجسد ويتشكل أساسا في جانبه الاقتصادي بدرجة أكثر من الجوانب الأخرى، فمفاهيم العولمة الأخرى التي يطلق عليها بالعولمة السياسية أو العولمة الاجتماعية أو العولمة الثقافية كلها يمكن أن نعتبرها توابع للعولمة الاقتصادية.[2]

فالمستوى الاقتصادي للعولمة يعتبر الأكثر أهمية حيث يسود من خلاله عدة توجهات مثل: الانفتاح الاقتصادي العالمي، تحرير التجارة، زيادة انتشار الاستثمار الأجنبي، الخصخصة، ضخامة التدفقات النقدية بين الدول.

كما أن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق، وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض، وقد تنامى هذا التيار مع تزامن التوجه من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة، وتصدع نظم الإنتاج في اقتصاديات دول التخطيط المركزي وتحولها إلى اقتصاد السوق،[3] فالبعد الاقتصادي للعولمة يقوم على أساس التوجه

---

[1] سورة العلق، آية 6-7.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية "منظماتها، شركاتها، تداعياتها"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص 15.

[3] محسن أحمد الخضيري، العولمة "مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص20.

الإيديولوجي لليبرالية الجديدة التي ترتكز على قوانين السوق، والحرية المطلقة في انتقال السلع والأموال والأشخاص والمعلومات في الاقتصاد.

ولقد عرف صندوق النقد الدولي العولمة على أنها:" تزايد الإعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا"،[1] ويظهر هذا جليا من خلال ارتفاع حصة الإنتاج العالمي الذي كان موضوع التبادل الدولي على إجمالي الإنتاج من 7%13, سنة 1970 إلى 20% سنة1991، ثم إلى 23% سنة 2000.[2]

كما تعرف العولمة على أنها:" اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية".

إضافة إلى هذا تعرف العولمة أيضا على أنها:" تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعض الآخر في كل من السلع والخدمات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها".[3]

2-2- الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة.

تعتبر ظاهرة العولمة نتاج متصل ومتواصل، حيث اندفعت بقوة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة وازدادت اندفاعا في بداية الألفية الجديدة، فكل المعطيات والمؤشرات والتطورات تشير إلى أن الحياة

---

[1] مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص181.

[2] Dominique Filan, le nouveau capitalisme, Flammarion, Paris, 2001, p22.

[3] أحمد مصطفى عمر، إعلامالعولمة وتأثيرهعلىالمستهلك،مركزدراساتالوحدةالعربية،بيروت،سلسلةكتبالمستقبلالعربي(24) العولمة وتداعياتهاعلىالوطنالعربي، يناير2003، ص163.

المعاصرة هي اليوم أكثر عولمة والعالم أكثر انكماشا والدول أكثر ارتباطا والاقتصاديات أكثر اندماجا، ومهما كان الأمر بالنسبة للمدى الذي قطعته حركة عولمة العالم، فمن الواضح أنه بقدر ما تحمله هذه الظاهرة من فرص للجميع حتى وإن كانت متفاوتة، فإنها تتضمن أيضا في طياتها مجموعة من التحديات، فالفرص والتحديات جزء لا يتجزأ من حركة العولمة، ومن تم قد تبدو العولمة لبعض الدول والمجتمعات سلبية، وقد تبدو لدول ومجتمعات أخرى إيجابية.

2-2-1/ الآثار الإيجابية للعولمة.

تضفي العولمة على الاقتصاديات المختلفة عدة منافع رغم عدم تكافؤها في التوزيع بين هذه الدول وحتى الأفراد، وتبرز إيجابيات العولمة من الجانب الاقتصادي فيما يلي:

- فتح الأسواق ورفع درجة المنافسة:

لعبت العولمة دور في تحويل العالم كله إلى سوق مفتوحة بدون عقبات أو حواجز على مستوى الإنتاج والتوزيع والتسويق، وفتح باب المنافسة على مصراعيه بين الشركات والمؤسسات والمشروعات الاقتصادية على مستوى العالم كله،[1] ففتح الأسواق أمام المتفوقين سوف يزيد من كفاءتهم، وفي الوقت ذاته يعمل على تحفيز الآخرين من أجل تحقيق مزيد من التفوق. والعولمة بدورها ساعدت الدول النامية على تبني العديد من السياسات الإصلاحية المتعلقة بتحرير الاقتصاد الوطني، حيث وجد أن هناك علاقة ترابطية قوية بين تحرير التجارة ومعدلات النمو الاقتصادي، فالسياسات التجارية المتمثلة في إزالة القيود والتعريفة الجمركية تؤدي إلى تمكين الصناعات من المنافسة، وزيادة الكفاءة الإنتاجية كما تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والعالمية، والاستفادة من الوفورات النسبية.

- تعميق المبادلات وتنوعها:

لقد ساعد الانفتاح الاقتصادي والاندماج المتزايد للدول النامية في التجارة العالمية على توسيع الأسواق، مما ساعد على زيادة الصادرات العالمية بمختلف أنواعها، والتي سمحت بتنشيط النمو في الاقتصاديات الصناعية. كما أدت ظاهرة العولمة إلى زيادة درجة تنوع

[1] عبد الرشيد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبيل مواجهتها، مكتبة مدبولي القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص26.

السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول، حيث انتقلت من المبادلات السلعية ورؤوس الأموال إلى تبادل المعلومات والأفكار التي أصبحت اليوم تعامل على أنها سلع.[1]

- زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي:

إن الزيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى معظم الدول وخصوصا دول الجنوب سيتيح لها استكمال مشروعاتها التنموية وزيادة قدراتها التصديرية لباقي دول العالم، وإمكانية التصدير لأسواق جديدة كانت مغلقة في الماضي أو تتبع بالقيود ما يحول دونالتصدير إليها.[2]

- انتقال التكنولوجية والتقنية الحديثة:

إن العولمة تعمل على تسريع تطبيقات التكنولوجيا الحديثة بتطوراتها السريعة المتلاحقة التي تدفع بدورها إلى أبعاد غير مسبوقة في تحسين الإنتاج والإنتاجية، وفي تدنية التكاليف وخفض أسعار المنتجات. كما أن الزيادة المطردة في التقدم التكنولوجي وانتقالها سيساعد الدول النامية على خلق فرص جديدة للتصدير وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ومساعدتها على تحقيق معدلات عالية من التنمية خاصة في مجالات البنية الأساسية.

- الوصول إلى مصادر التمويل المناسبة:

تستطيع مختلف دول العالم وبالخصوص الدول النامية من خلال العولمة المالية من الوصول إلى الأسواق المالية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية، وتخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين، كما ستسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في الحافظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من الزيادة في حجم الديون الخارجية.

---

[1] ضياء قرشي، العولمة فرص وتحديات صعبة، مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي، العدد01، مارس 1996، ص51.

[2] نزيه مبارك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص115.

وفي الواقع قام الكثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود، وبالتالي أصبحت هذه الدول أكثر تكاملا مع النظام المالي العالمي في إطار تحرير الأسواق المالية وإزالة كل العراقيل التي تحد من تدفق رؤوس الأموال وتعرقل حرية المؤسسات المالية والمصرفية في ممارسة نشاطها والترويج لخدماتها، وبهذا ظهرت أسواق جديدة تختلف عن البورصات التقليدية بحيث تجمعها وتنظمها شبكات الإعلام الآلي، وسيساهم تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية في التخفيف من مشكلة التمويل الخارجي لهذه الدول، ويؤدي إلى تكامل الأسواق المالية للدول النامية مع الأسواق العالمية، وهذا ما ينتج عنه اتجاه أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض وهو ما يؤثر إيجابيا على الاستثمار.

- زيادة تكوين الاحتياطات الدولية:

تتيح العولمة المالية للسلطات النقدية إمكانية زيادة احتياطاتها الدولية من خلال زيادة تدفق العملات الأجنبية إلى الداخل، خاصة وأن أحد أهم عناصر الجدارة الائتمانية هو تكوين الاحتياطات عند مستويات ملائمة وآمنة.[1]

2-2-2 / الآثار السلبية للعولمة.

على غرار ما تفرزه العولمة من فرص على مختلف المستويات، فإن آثارها السلبية متعددة ومن أهمها ما يلي:

- التوزيع غير المتكافئ لأطراف المعاملات:

إن الخاصية الأساسية للمعاملات الاقتصادية الدولية هي أن التبادل فيها غير متكافئ، ويرجع هذا إلى التفاوت الشديد بين الاقتصاديات أطراف التبادل،[2] حيث لوحظ أنه مع تطبيقات العولمة الاقتصادية أن اتجاه معدل التبادل التجاري الدولي كان لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، والذي يرجع بالأساس إلى انخفاض قدراتها التنافسية في الكثير من السلع وتركيزها على تصدير المواد

[1] رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، بيروت، 1999، ص115.

[2] محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص79.

الخام ذات الأسعار الزهيدة.[1] فالعولمة زادت من اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، حيث ازدادت الأولى ثراء على حساب الثانية، ويظهر هذا في أن خمس سكان العالم المتواجدين بالدول ذات الدخل المرتفع يستحوذون على ما يقارب 86% من الاستثمارات، وبالتالي يبقى جزء ضئيل للدول النامية والفقيرة.[2] كما كان هناك تفاقم في سوء توزيع الثروات والدخول في عقد الثمانينات، وفي أوائل التسعينات نتيجة تحرير النظام الرأسمالي للعديد من القيود، حيث ما بين عامي 1960-1991 زادت حصة أغنى نسبة 20% من سكان العالم من 70% من الدخل العالمي إلى 85%، بينما انخفضت حصة أفقر 20% من سكان العالم من 2.3% إلى 1.4 %. كما أن الثروة الإضافية لأغنى ثلاثة أشخاص في العالم تتعدى مجموع الناتج المحلي الإجمالي لأفقر 48 دولة في العالم.[3]

- تسلط الدول المتقدمة وخطر الهيمنة:

أول ما يتم ملاحظته من المؤسسات الدولية القائمة على ترسيخ العولمة أنها تابعة للدول المتقدمة، ومن ثم فإن هذه المؤسسات سوف تراعي مصالح هذه الدول، ضاربة عرض الحائط بمصالح الدول النامية والفقيرة.[4]

كما تظهر أيضا سيطرة الدول المتقدمة واضحة في أسواق العالم، أين تجد أن النفقات المالية المستثمرة في الأسهموالسندات المطروحة في البورصات تصل إلى 1.5تريليون دولار يوميا معظمها تتم في أسواق الدول المتقدمة.

- تراجع دور الدولة:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص234.

[2] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص134.

[3] محمد الأطرش، حول تحديات الإتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(260)، بيروت، لبنان، أكتوبر2000، ص27.

[4] محسن أحمد الخضري، مرجع سبق ذكره، ص135.

منذ فتح الحدود الجغرافية وإلغاء الحواجز أصبح العالم يشهد تناقضا كبيرا بين بعد العولمة واعتبارات السيادة الوطنية، حيث أضحت الحكومات غير قادرة على ضبط وتسيير الأمور داخل حدودها الجغرافية، فعلى سبيل المثال أدت عولمة النشاط المالي إلى مواجهة البنوك صعوبة مراقبة وتوجيه السياسة النقدية داخل البلدان وكذا السياسات الوطنية التي كانت تلجأ لها الدول في الماضي لمواجهة التقلبات الاقتصادية، وأصبحت غير مجدية، إذ انتقلت بعض موازين التحكم تدريجيا من الدول إلى الشركات متعددة الجنسيات، التي أصبحت لها القدرة على امتلاك وإدارة عمليات ومشروعات في عدد من الدول دون وجود عرقلة، حيث تعمل وفق ما يخدم مصالحها، مما عرض الدول المضيفة لبعض المضايقات وتضارب المصالح فيما بينها.[1]

وهناك تهديد يواجه اقتصاديات الدول النامية وهي موجات الخوصصة وسياسات التحرير التي أدت إلى إضعاف دور الدولة في مراقبة ومتابعة الاقتصاد الوطني، إذ أن برامج الخوصصة تحمل في طياتها مخاطر تتمثل في انتقال رقابة اقتصادياتها إلى الرأسمال الأجنبي بسبب ضعف القطاع الخاص الوطني، بالإضافة إلى اقتحام المستثمر الأجنبي لبعض القطاعات الإستراتيجية لاقتصاديات هذه الدول مما يؤدي إلى إضعاف سيادتها والتأثير سلبا على تنميتها.

- زيادة التبعية والمنافسة الضارة:

تعمل العولمة الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية، وهذا بإزالة الرسوم الجمركية على الاستيراد وكل أنواع القيود والحواجز، أي تشجيع الاستيراد، الشيء الذي سينجز عنه الاعتماد المتزايد على الخارج في تلبية الاحتياجات الأساسية كالعتاد مثلا، ومنه يمكن للدول المصدرة أن تستعمل تصدير السلع الإستراتيجية كوسيلة للضغط على الدول المستوردة والهيمنة عليها.[2]

---

[1] محي محمد مسعد، ظاهرة العولمة " الأوهام والحقائق "، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص80.

[2] محمد الأطرش، تحديات الإتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد260، أكتوبر 0200، ص11.

كمـــا أن الانفتـــاح المباشـــر الســـريع غيـــر المســـبوق بالتحضـــير والاسـتعداد الكـافيين علـى الأسـواق العالميـة يـؤدي إلـى تعـرض المنتجـات المحليـة للبلـدان الناميـة إلـى منافسـة ضـارة لا تسـتطيع معهـا الصـمود أمـام المنتجـات المسـتوردة التـي تتمتـع بتكـاليف منخفضـة، الأمـر الـذي يـؤدي إلـى تـردي الأوضـاع الاقتصـادية بصـورة أكبـر لهـذه البلـدان وانهيـار العديـد مـن المشـروعات المحليـة، كـون أن هـذه المشـروعات لـيس بإمكانهـا منافســة المؤسســات الأجنبيــة التــي تتمتــع بإمكانيــات كبيــرة لتخفــيض أسعارها وكسب الأسواق.[1]

- ارتفاع نسبة الجريمة الاقتصادية:

فـي نظـام العولمـة فـإن القضـية الأمنيـة تصـبح هاجسـا مشـتركا لكـل الـدول، وبالـذات فـي جانـب الجريمـة الاقتصـادية حيـث أزيلـت الحـدود التجاريـة، وأصـبح تنقـل الأفـراد والبضـائع متاحـا، وفـي ظـل العولمـة يصـبح النشـاط الإجرامـي العـالمي وبالـذات فـي المجـال الاقتصـادي أكثـر اتسـاعا وشـمولا، فعالميـة الجريمـة الاقتصـادية تـزداد مسـاحتها مـن خـلال الجـرائم العـابرة للحـدود والقـارات، وهـذا خصوصـا فـي الأنشـطة الاقتصـادية التـي تتعامـل بواسـطة الكمبيـوتر والشـبكة العالميـة للمعلومـات والانترنيت.[2]

- تدني فرص العمل:

بعـد أن حلـت الأجهـزة الحديثـة مكـان العمـال فـي مواقـع الإنتـاج المـادي لـم يعـد الأمـر يقتصـر علـيهم فقـط بـل يشـمل مهـن الطبقـة الوسـطى، حيـث تولـت عمليـات إعـادة هندسـة عنصـر العمـل والاسـتخدام الموسـع لأجهـزة الكومبيـوتر مهمـة الاسـتغناء عـن عشـرات الآلاف مـن الوظـائف التـي كـان يقـوم بهـا هـؤلاء، ولقـد بـدأت بـوادر تقلـيص فـرص العمـل تهـدد جميـع العـاملين فـي مختلـف القطاعـات كالمصـارف، شـركات التـأمين، شـركات الاتصـالات الهاتفيـة والإدارات الحكوميـة..الخ ، وهـذا مـا يؤكـد أن المنافسـة فـي اقتصـاد معلـوم لا تعـرف الرحمـة، وسـوف تـؤدي إلـى خلـق

---

[1] عبد الواحد العفوري، العولمة والجات" التحديات والفرص"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص156.

[2] عباس أبو شامة عبد المحمود، عولمة الجريمة الاقتصادية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص41.

سوق عمل دولية وفق معايير دولية وبالتالي ليست ثمة فرصة عمل آمنة.[1]

ولقد لوحظ في الكثير من البلدان النامية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين تزايد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية وتفاقم مشكلة البطالة وخاصة مع تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي، ومع إطلاق قوي وآليات السوق بالإضافة إلى ضعف النقابات العالمية، وعدم تكوين المجتمع المدني في تلك البلاد.[2]

- الأزمات ومفعول العدوى:

إن من أهم مخاطر العولمة المالية هي تلك الأزمات التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي سواء خلال عملية التحرير المالي المحلي والدولي أو بعد إتمام هذه العملية، ذلك لأنه في ظل العولمة المالية تزداد درجة اندماج وتكامل الأجهزة المصرفية للدولة مع الأسواق المالية العالمية وهذا يؤدي إلى أن أي مصاعب تواجه جهاز مصرفي في دولة ما سيؤثر على سائر القطاعات المصرفية في الدول الأخرى.

3- ظاهرة الفقر وعلاقته بالعولمة والاقتصاد الإسلامي:

3-1- العولمة والفقر:

لقد تطوّر اقتصاد السوق ولاسيما بعد فشل الأنظمة الشيوعية إلى ما أصبح يسمى العولمة التي تتميز بتشابك المصالح والعلاقات الدولية لاسيما في المجال الاقتصادي، ثم عمّ جميع الميادين تقريبا كنتيجة تبدو طبيعية للثورة التكنولوجية والمعلوماتية. وقد تسارع نسقها في العقد الأخير ورفعتها الدول الغنية شعارا كثيرا ما قُدّم حلاّ يكاد يكون سحريا لقضايا التخلف والفقر في العالم، وذلك بفضل ما تمّ التبشير به من رفع نسب النموّ وتحقيق التنمية للجميع.حيث حاولت العديد من الدراسات في بحث العلاقة بين ظاهرة العولمة من ناحية، والنمو الاقتصادي والفقر من ناحية أخرى، حيث ركّز بعضها على وجود علاقة إيجابية بين

---

[1] هانس بيتر – مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة:الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: د عدنان عباس، سلسلة عالم المعرفة ،الكويت، 1998، ص171.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص236.

العولمة واختزال الفقر، فالأولى تؤدي إلى رفع القيود عن الاقتصاد القومي، وتحرير التجارة الدولية مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي. والنمو الاقتصادي بدوره يؤدي إلى القضاء على ظاهرة الفقر. إلا أن هذه النتيجة ليست صحيحة في كل الأحوال. ففي أحيان عديدة تستفيد بعض القطاعات من النمو الاقتصادي على حساب قطاعات أخرى من المجتمع. ومن ثم يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة ثراء بعضهم، وازدياد فقر بعضهم الآخر.

كما أن هناك دراسات أخرى تتعلق بتحرير التجارة التي تتضمنها العولمة وتأثيراتها على مستوى الفقر ورفاهالفقراءوهذامن خلال:

-تغييرأسعارالسلعالقابلةللاتجارفيهاوتحسينفرص الحصولعلىمنتجاتجديدة.

-

تغييرالأجورالنسبيةللعمالالمهرةوغيرالمهرةوتكلفةرأسالمالومنثمالتأثيرعلى توظيفالفقراء.

-

التأثيرعلىإيرادالحكومةمنالضرائبالتجارية،ومنثمعلىقدرةالحكومةعلىتمويل البرامجالمخصصةللفقراء.

-

تغييرحوافزالاستثماروالتجديدوالتأثيرعلىالنموالاقتصادي،والتأثيرعلىتعرض اقتصادماللمعاناةمنالصدماتالخارجةالسلبية

إن جميع التقارير تؤكد أن العولمة لم يستفد منها إلا الأغنياء إذا استثنينا بعض البلدان النامية التي استفادت منها فعلا. فخلال فترة بداية التسعينات، حيث أخذ نسق العولمة في التسارع، تقلص الناتج الداخلي العالمي، واتسعت الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة، وتزايد عدد الفقراء في العالم إذ فاق الملياريين من البشر. وقد تزايد عددهم حتى في أغنى البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة سوء التوزيع فقد

ارتفع عدد الفقراء سنة 2001 من 32.9 مليون فقير إلى 34.6 أي بزيادة 1.7 مليون فقير في سنة واحدة.

وقد بينت التجارب أن تحقيق النموّ لا ينجر عنه ضرورة تحقيق التنمية البشرية إذا لم يصاحبه توزيع عادل نسبيا. فالبشرية قد حققت في الثمانينات نسبة نموّ عام مقبول لكن ذلك لم يمنع زيادة عدد الفقراء المدقعين في نفس الفترة زيادة قدرت بمائة مليون فقير جديد. ويمكن القول إجمالا إن العولمة قد حققت لبعض البلدان نموّا اقتصاديا وزيادة ثروة، لكنها زادت في فقر بلدان أخرى، كما زادت حتى في بعض البلدان المستفيدة من فقر شرائح من المجتمع لم تشملها ثمار النمو ولم تتحول إلى تنمية بشرية.

ومن هنا لم يعد المقياس هو اعتبار العولمة بمثابة الوصفة السحرية لتحقيق النمو، ومن ثم اختزال الفقر. ولكن أصبح المقياس هو نوع سياسات النمو الاقتصادي الواجب إتباعها؛ فهناك سياسات تعزز النمو الاقتصادي، وتدعم الفقراء في الوقت ذاته، وتقضي على فقرهم، بينما هناك سياسات أخرى تعزز النمو في حين تزيد من فقر الفقراء؛ فتحرير سوق رأس المال؛ بمعنى فتح الأسواق أمام التدفق الرأسمالي الخارجي؛ قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي؛ لأنه يزيد من فقر الطبقات المعدمة. وهو الشيء نفسه بالنسبة لسياسات إزالة التعريفة الجمركية، والتي نجد العديد من دول العالم النامي، خاصة الدول الأفريقية غير مهيأة للتعامل معها. وبالفعل أثبتت دراسات البنك الدولي في جولة أوروجواي أن الأوضاع الأفريقية في ظل العولمة قد أصبحت أسوأ مما كانت عليه قبلها.

3-2- معالجة الفقر في ظل الاقتصاد الإسلامي:

3-2-1/ تعريف الاقتصاد الإسلامي:

يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي على أنه: " مجموعة الأصول العامة الاقتصادية المستنبطة من القران الكريم والسنة النبوية

التي ترتكز عليها لإقامة البناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر."[1]

كما يمكن تعريفه على أنه :" علم يبحث في الأحكام والحلول الشرعية للموضوعات والمستجدات والمشكلات الاقتصادية كما يدرس النظريات والقوانين الاقتصادية في ضوء القيم الإسلامية، ويعمل على توظيف ذلك كله من أجل استخدام الموارد بأعلى درجات الكفاءة, وتوزيع المنتجات بأعلى درجات العدالة، بما يؤدي إلى تحقيق أعلى درجات التنمية والرفاهة، والأمن والاستقرار."[2]

3-2-2/ منهج الاقتصاد الإسلامي للحد من الفقر:

بالنسبةللنظمالوضعيةكالنظامالرأسماليوالنظامالاشتراكيالشيوعيفإنهاقامتعلىمبادئ خلقتمشكلةالفقروأوجدتها،بلإنهازادتالمشكلةبسببالفلسفةالخاطئةالتييقومعليهاكلنظاممنالأنظمةالوضعيةالاقتصاديةالفاشلة.

فالنظامالرأسماليقدجعلمصلحةالفردهدفاًحيثقدمهاعلىمصلحةالمجتمعفيمنحهالحريةفيممارسةالنشاطالاقتصاديوفيالتملك،وقدبررذلكبأنهحينيرعىمصلحةالفردوحدها إنمايحققبطريقةغيرمباشرةمصلحةالجماعة، وقدأدتتلكالسياسةالاقتصاديةإلىحرصالفردفيالمجتمعالرأسماليعلىتحقيقأكبر قدر منالربحبغضالنظرعنالحاجاتالعامةمماأدىإلىسيطرةالأغنياء واستئثارالأقليةبخيرات المجتمعوبالتاليسوءتوزيعالثروةوالدخلوتفاقمظاهرةالتفاوتوالصراعالطبقي بينأفرادالمجتمع.

ومنهنايتبينأنالمجتمعالرأسماليبنائهالاقتصاديالقائمعلىإطلاقالعنانللفردلايساهم

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن،2010، ص17.

[2] كمال الحطاب، مرجع سبق ذكره ، ص1303.

فيعلاجمشكلةالفقربليعملعلىخلقهافيالمجتمعالرأسمالييوزيادةتفاقمهاوذلكحين
تتركزالأموالفيأيدمعينةقليلة،ممايخلقفيالمجتمعطبقةالرأسماليةالغنيةوفيمقابل ذلك تظهرالغالبيةمنالشعبوهمالطبقةالعاملةالفقيرة تكدحتحتوطأةالظلم والاستغلالمقابلأجورزهيدة[1].

أماالاقتصادالاشتراكيفقداهتمبمصلحةالمجتمعحيثقدمهاعلىمصلحةالفردومنثمتدخلت الدولةفيكلنشاطاقتصاديومنعتالملكيةالخاصةلوسائلالإنتاجمبررينذلكبأنهيتن رعىمصلحةالمجتمعإنمايتحققبذلكمصلحةالفرد،وقدأدتهذهالوسيلة الاقتصاديةإلىضعفالحوافزالشخصيةوقلةالمهاراتالفرديةوضعفالرقيالاقتصادي،كماأدتإلىحرمانالفردمننزعتهالفطريةوهيحبالتملك.

فالمجتمعالاشتراكيلايساهمفيعلاجمشكلةالفقروذلكلتكدسالثرواتفيظلذلكالنظاملدىالحكومةفيحينأنالفردلايملكولايحققلهأنيملكشيئاًمنوسائل الإنتاجولامنالثروة،وإذاكانالنظامالاشتراكيقدوفرفرصعملللأبنائهوقام بالحد من ظاهرةالبطالةإلاأنالفردفيظلذلكالنظاميفقدالفطرةالإنسانيةوهيحقالتملكحيثجعلت الملكيةفييدأعضاءالحكومةوبذلكيحرمالفردمنتملكالثروةووسائلالإنتاجبمعنى أن ذلكالنظاميقفحائلاًوحجرعثرةبينالإنسانوالغنىفينزعمنهفطرةقدفطرهاللهعليها.[2]

وبهذا يتبينفشلالأنظمةالوضعيةالحديثةفيعلاجمشكلةالفقر،وأنهلاحل لهذهالمشكلةإلا بالاعتماد على الأسس و السياسات التي يمتاز بها

[1] عبدالسلامحمدانااللوح، علاجمشكلةالفقر، مجلةالجامعةالإسلامية، سلسلةالدراساتالإسلامية،المجلدالسابععشر،العددالأول،يناير2009، ص ص 353-354. http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/

[2] عبدالسلامحمدانااللوح، نفس المرجع، ص354.

النظـام الاقتصـادي الإسـلامي، حيـث مـن بـين أهـم الآليـات الممكـن أتباعهـا في ظل الاقتصاد الإسلامي هي التكافل الاجتماعي وتدخل الدولة.

3-2-2-1/ التكافل الاجتماعي:

إن هـذه الميـزة التـي نراهـا فـي كثيـر مـن نصـوص الشـريعة تضـمن وجود مجتمعمتكافل يسودفيهالعدلوالغنىوالرفاهيةللجميعوذلكمنخلال:

أولا- الزكاة:

أ- مفهوم الزكاة:

الزَّكـاةُ: زَكـاةُ المـالِ مَعرُوفـةٌ، وهـو تطهيـرُهُ، والفِعـلُ منـهُ زَكَّـى يُزَكِّـي تَزْكِيـةً إذا أَدّى عـن مالِـهِ زَكاتَـهُ غيـره: الزَّكـاة مـا أَخرجتَـهُ مـن مَالِـكَ لتُطَهِـرهُ بـهِ، وأصـل الزكـاة فـي اللغـة الطَّهَـارةُ والنّمـاءُ والبركـةُ والمدحُ.[1]

[1] لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف، باب الزّاي، ص1849.
على الموقع الالكتروني:
http://www.archive.org/download/lesana55/lesana.pdf

- التعريف الإصطلاحي للزكاة:

كما توجد في الفكر الاقتصادي الإسلامي معانٍ جديدة للزكاة، بالإضافة إلى تلك الواردة في التعريف الاصطلاحي، فيُعرِّفها بأنّها فريضةٌ مالية، تقتطعُها الدولة أو من ينُوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد قسراً وبصفةٍ نهائية، دون أن يُقابلَها نفعٌ معين، وتفرضُها الدولة طبقاً للمقدِرة التكليفية للمُموِّل، وتستخدمُها في تغطية المصاريف الثمانية المُحدَّدة في القرآن الكريم، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة في الإسلام.

ب-دور الزكاة في معالجة الفقر:

لقد فرض الإسلام مبدأ الزكاة وأقر للفقراء حقا في أموال الأغنياء. واعتبر الزكاة ثالثة دعائم الإسلام وأحد أركانه. فالانتماء إلى المجتمع الإسلامي مشروط بالزكاة .

إن القضاء على ظاهرة الفقر وعدالة التوزيع تعد من المسائل المركزية في النظام الاجتماعي. لذا تعتبر الزكاة إحدى أهم الوسائل. إذ يتعين على كل مسلم تعدت ثروته حد أدنى أن يفي بالتزاماته لمصلحة المجتمع.فالإسلام إذن يؤكد حق الفقراء في ثروة الأغنياء، وهذا الحق يتعدى مستوى " الكفاف" إلى " تمام الكفاف".

فالزكاةمنأفضلأنواعالعلاجلهذهالظاهرةحيثأنهاتساهمبالقضاءعلىالفقر ونتائجهوأضرارهفتضمنللعاجزعيشاكريماوتقضيعنالغارمدينهوتحملابنالسبيل إلىأهلهووطنه.

إن الزكاة تقومبدورهامفيجهازالاقتصادالإسلامي.فهيتنقلالمالالمدفوعمنالغنى إلىالفقيربهدفإعادةتوزيعالثروةوالدخلفيالمجتمع. ومنالمتوقعأنيضمنكلفرد فيالمجتمععنطريقالزكاةالحدالأدنىمنأسبابالمعيشة.ويظهرأثرالزكاةفيذلك منخلال:تضييقالفجواتبينالغنيوالفقير(لاكمايفهمالبعضمنأنالزكاةتعملعلى التساويفيالدخولبينالأفراد،وذلكلأنالإسلاميقرالتفاوتبينالناسفيالرزق والمعاشلأنذلكيتفقمعطبيعةالبشروتفاوتقدراتهمومواهبهم)،ومنخلالإعادة توزيعالثروةبينالأفراد(فالزكاةتؤخذمنالغنيوتعطىللفقير).

وفريضة الزكاة تعّد منأهممواردالدولةالمالية،والمحركالفعالالتيتحثالمسلمين علىاستثمارأموالهمحتىلاتأكلهاالزكاة،زيادةعلىتوصيلالأموالمنالأغنياءإلى الفقراءالتيستنفقفيالغالبلقضاءحاجاتهمالاستهلاكيةمنسلعأوخدمات،وهذابدوره يؤديإلىزيادةالاستثمار،ممايؤديإلىالانتعاشالاقتصادي،وتوفيرفرصعملجديدة فيزداد الدخل ومن تم الحد من ارتفاع معدل الفقر.

وبهذا فإندورالزكاةيمتدإلىالتدخلفيعصبالحياةالاقتصاديةبالتأثيرالمباشر وغير المباشرفيالإنتاج والاستهلاك والدخول والثروات والموارد، وهذاتحقيقالأغراض النموالاقتصادي ومساهمةفيعملياتالتنميةالاقتصاديةالمنشودة.

ثانيا: الوقف

أ- مفهوم الوقف:

- التعريف اللغوي:

للعرب تعريفات متعددة للفظ الوقف، وإن معظم هذه المعاني مطابق لمعنى الوقف اصطلاحا. فنقول: وقف يقف وقفاً خلاف الجلوس، والموقف: موضع الوقوف. ويأتي الفعل (وقف) بمعنى سكن من السكون وعدم الاحتراك. وهو فعل لازم أحياناً، ومتعدٍّ أحياناً أخرى. مثال الفعل اللازم: وقفت على المنبر. ومصدره: الوقوف. ومثال الفعل المتعدي: وقفت الدارَ وقفاً للمساكين، بمعنى حبستها في سبيل الله، وشيء موقوف أو وقف تسمية للمصدر. والجمع أوقاف.[1]

ومنمعانيكلمةوقفنجد: حبسوالاسمالحبْسبفتحالحاءوتسكينالباء. ووقَفَالأرضَعلىالمساكين،وفيالصِّحاحِللمساكينِ،وقْفاً: حَبَسَها. يقال: حبستُحبساًوأحبستأحباساًأيوقفت،وحبسالفرسفيسبيلالله،أيأنالفرسموقوفةوأ حبسهفهومحبسوحبيس والأنثىحبيسة،والجمع: حبائس.

- التعريف الاصطلاحي: اختلف الفقهاء في تعريف الوقف، تبعا لاختلافاتهم في المذاهب من حيث الشروط والأركان، حيث من بين التعاريف على المذاهب الأربعة نجد:[2]

. المذهب الحنفي: عرفه المرغيناني بأنه: حبس العين على ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة.

. المذهب المالكي: جاء في أقرب المسالك أنه جعل منفعة مملوك –ولو بأجرة- أو غلته لمستحقه بصيغة، مدة ما يراه المحبس.

. المذهب الشافعي: عرفه الرملي بأنه حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود.

---

[1] عكرمة سعيد صبري، الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص24.

[2] مجمع الفقه الاسلامي(الهند)، دور الوقف في التنمية، (عبد الرحمان بن سليمان المطرودي، مكانة الوقف وأثره في معالجة مشكلات المجتمع، بحوث مختارة مستخلصة من أبحاث الندوة الفقهية الرابعة عشر، 31-جمادى الأولى 1425هـالموافق 20-22 يونيو 2004م، الهند، حيدرآباد،)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ص16.

. المذهب الحنبلي: عرفه ابن قدامة بأنه: تحبيس الأصل، وتسبيل الثمرة، وهذا التعريف مأخوذ من قول المصطفى صلّى الله عليه وسلّم لعمر رضي الله عنه:" حبِّس الأصل وسبِّل الثمرة."

وحيث ان الوقف من أصناف المعاملات الشرعية في الاسلام فإن العبرة في المعاني العملية وليس في الألفاظ والمباني الحرفية، فالتعريف المهتم به الذي يوافق واقع التطبيق وصيغ المعاملات، والوقف فيما أحبسه من الناحية العملية هو" وقف تصرف المالك في عين المملوك والتصدق بغلته أو منفعته" أي أن المالك منع نفسه من التصرف المؤثر في غلة الموقوف وجعلها في مصرف معين، وحيث أن الغلة متعلقة بالعين فقد جعل وقف التصرف في مصدر هذه الغلة أو من المنفعة وهو العين.[1]

[1]مجمع الفقه الاسلامي(الهند)، نفس المرجع، ص ص16-17.

ب-دور الوقف في معالجة الفقر:

يمكن اعتبار الوقف من أهم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت على مر العصور والأقطار في بناء الحضارة الإنسانية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية. وهي كمؤسسة كاملة ومستقلة للضمان الاجتماعي يمكن وضعها من الناحية الاقتصادية في خانة الاقتصاد الاجتماعي، أو اعتبارها نظام للضمان الاجتماعي مستقل تمام الاستقلال عن الدولة. وقد كان للوقف تأثير كبير سواء على نظام الملكية أو نظام الإنتاج أو نظام التوزيع. وقد توسعت بفضله الخدمات الاجتماعية لتصل إلى مئات من الخدمات، ولتنتقل من الحاجيات الأساسية إلى حاجيات دقيقة تنم عن رقي المجتمع الإسلامي وتنامي حاجياته الحضارية.[1]

فقدكانالفقراءوالمساكينوالمحرومونيجدونفيالتكاياوالزواياوهيمؤسساتوقفيةفي أكثرالأحيان،مايقيهمالجوعوالعريومنمستشفياتهاالمجانيةمايعالجونبهالأمراض،وكثيرمن المساجدوالمآويوالملاجئقدأوجدهاالوقفلتقومبدورهاالاجتماعيفيمجالإيواء وإطعام الفقراء،وقدوجدوافيهاالمأوى المجانيأوشبهالمجاني.[2]

فالوقفيسهمبفاعليةفيمعالجةالفقروتحسينمستوىالمعيشة،وفيرعايةالفئاتالأشد حاجةفيالمجتمعويسدثغراتقدتقصرأوتتقاعسمؤسساتالزكاةعنرعايتها .

فقدأمكنمن خلالالوقفتحسينمستوىالمعيشةبينأفرادالمجتمع عنطريقالمؤسساتالمختلفة،وتمتعالأفراد فيالمجتمعاتالإسلاميةبدخلحقيقيعاليالمستوى(والدخلالحقيقيهوالمقياسالحقيقيلمستوى المعيشة)،فإذاتوافرللإنسانعلىالغذاءوالكساءوالمسكنوالمياهالصالحةللشربوالرعايةالصحية

(1) عمر الكتاني، مرجع سبق ذكره، ص01.

(2) سليم هاني منصور، الوقف والاقتصاد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الكويت، العدد52، خريف2010، ص33.

والتعليمبأيطريقمباح،عدذلكدخلاحقيقيًايمثلارتفاعفيمستوىالمعيشـــــــــــة،وهوما ساهم فيهالوقفبطريقمباشرأوغيرمباشر.[1]

ثالثا: القرض الحسن

أ- مفهومالقرض الحسن

- التعريف اللغوي:

القـرض فـي لغـة واصـطلاح العـرب يعنـي فـي جـوهره قطـع أو اقتطـاع المقـرض جـزء مـن مالـه لإعطائـه إلـى مـن يطلبـه مـن المحتـاجين إليـه، علـى أن يقـوم المقتـرض (طالـب أو آخـذ هـذا القـرض) بـرده عنـد قدرتـه علـى ذلـك أو عنـد حلـول أجـل الـرد (إن تـم تحديـد أجـل معـين لسـداد هذا القرض بين طرفيه).

وعلـى ذلـك نجـد أن لفـظ أو مصـطلح القـرض هنـا لا يتضـمن كونـه حسـناً أو غيـر حسـن (ربـوي أو اسـتغلالي أو فيـه أكـل أمـوال بالباطـل بـين طرفيـه أو نحـو ذلـك) وإنمـا يتضـمن مبادلـة ماليـة (نقديـة فـي الغالـب المعاصـر) بـين طـرفين همـا المقـرض والمقتـرض، وأنهـا تـتم بشـكل آجـل حيـث يـدخل الأجـل فـي هـذه المبادلـة كـركن جـوهري، ولا يمكـن إتمامهـا بشـكل كامـل بـدون أجـل يـتم الاتفـاق عليـه أو ربـط المـدى الزمنـي لـرد القـرض حـال القـدرة علـى السـداد، حسـبما يتفـق طرفـا القـرض، أمـا كونـه حسـناً أو غيـر حسـن فهـذا مـا يحـدده التعريـف الشـرعي للقـرض مـن المنظور الإسلامي.[2]

- القرض من منظور الشرع الإسلامي:

القـرض تقـديم مـال إلـى آخـر علـى أن يسـترد منـه مثلـه، هـذا هـو مفهـوم القـرض عنـد الفقهـاء، إنـه قـرض بـلا زيـادة، مشـروطة أو متعاقـد عليهـا، فـالقرض عنـدهم عقـد إحسـان (قـرض حسـن)، لأن المقـرض يتنـازل للمقتـرض عـن مبلـغ مـن المـال، لمـدة زمنيـة مـا، دون أن يتقاضـى

---

[1] سليمهانيمنصور،الوقفودورهفيالتنميةالاجتماعية، المؤتمرالثانيللأوقاف حول الصيغالتنمويةوالرؤىالمستقبلية، المملكةالعربيةالسعودية، ص33 على الموقع الالكتروني التالي:http://iefpedia.com/arab/?cat=103

[2] صلاح على عبد الحميد، القرض الحسن وتدهور القيمة الحقيقية للنقود في النظام النقدي المعاصر، ص15. على الموقع الالكتروني التالي:/http://iefpedia.com/arab

علـى ذلـك فائـدة، إنـه يسـترد أصـل مالـه فحسـب. لكـن المقـرض يسـتحق ثـواب الله، لأن القـرض بـلا فائـدة إنمـا هـو ضـرب مـن الصـدقة التـي يثـاب فاعلها.[1]

أي أن القرضـــهوماتعطيهغيركمنمال للانتفـــاع بهعلىأنيردهإليـــك مثله، وهذا على سبيل التفضل والإحسان.

ب-دور القرض الحسن في معالجة الفقر:

تدعيمالأواصرالألفةوالمحبةفيالمجتمعالمسلمفقدشرعالإسلامالقرض الحسنوجعللهالثوابالجزيلفيالدنياوالآخرة،وفوقذلكأوصىالقرآن بالصبر علىالمعسرين،ففيقولهتعالى(وَإِنْكَانَذُوعُسْرَةٍفَنَظِرَةٌإِلَىمَيْسَرَةٍوَأَنْتَصَدَّقُوا خَيْرٌلَكُمْإِنْكُنْتُمْتَعْلَمُونَ) [2]،وبذلكفقدسدالإسلامالبابنهائيا علىالرباوالمرابينوقضىعلىأخلاقالأنانيةوالجشعوالحسدوالبغضاءالتي تنجمعنالرباواستبدالهابأخلاقالإيثاروالمودةوالتراحمالتيتترافقمعالقرضالحسنوالصدقاتالتطوعيةوالكفاراتوالهداياوحقوقالجاروالضيف..الخ.[3]

أن الإطـــار الشـــرعي للقـــرض الحســـن هـــو الإطـــار التكـــافلي أو الاجتمـاعي فـي حيـاة المجتمـع وذلـك لأنـه مخصـص شـرعاً للفقـراء وذوي الحاجـــات الضـــرورية التـــي لا تكفـــيهم مـــواردهم الخاصـــة أو مـــواردهم المسـتحقة مـن زكـاة ونحوهـا، وهـو مـن أبـواب التجـارة مـع الله تعـالى القائمـة علـى الإحسـان ولا يمكـن أن يكـون مـن أبـواب التجـارة مـع النـاس، والتي تقوم على العدل.[4]

---

[1]رفيق يونس المصري، الرّبا والفائدة- دراسة اقتصادية مقارنة، دار الفكر، دمشق، 1999، ص20.

[2]سورة البقرة، الآية 280.

[3]كمال الحطاب، مرجع سبق ذكره، ص1314.

[4] صلاح على عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص18.

3-2-2-2/ تدخل الدولة:

تعتبر الدولة أهم مؤسسة تسهر على تسيير المجتمع وتدبير شؤونه، وهي بذلك أشمل تنظيميعكس مجموعة أفراد المجتمع، ويتجلى هذا التنظيم في عدد من المؤسسات الإدارية والقانونية والسياسية والاقتصادية التي تتطابق مع متطلبات المجتمع.والدولةمن وجهة نظر الفكر الإسلامي لها دور مراقب، وموجّه، ومسؤوليتها تستدعيها أحياناً إلىدرجة التدخل في السوق لتعديل ميزان العرض والطلب، كما أنَ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعتبرمن المبادئ المهمة في الاقتصاد الإسلامي التي تمنحه القوة والقدرة على الاستيعابوالشمول.

والدولة في نظر الإسلام هي السلطة المنبثقة عن إرادة الأمة والمعبرة عن ضميرها والمدافعة عن حقوقها ومصالحها بصدق وأمانة، حيث إن ما يميَز الدولة الإسلامية هو فاعليتها في إقامة العدالة وحماية الأفراد والمجتمع وتأمين التوازن والكفاية، فمن وظائف الدولة هو توفير العدل وتأمين الكفاية لجميع الناس ومحاربة الفقر.

ويمكن تبيين دور الدّولة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال النقاط التالية:

أ- تحقيق التوازن الاجتماعي:

إذ أنَ التوازن الاجتماعي يعد مطلباً اجتماعيا وأخلاقيا، وذلك لأن الاختلال في التوازن يؤدي إلى إضعاف تماسك المجتمع، وإيجاد ثغرات تسهم في انهياره ولكي يكون المجتمع نسيجا متماسكا يجب أن يتحقق التوازن فيه بين مختلف القوى بحيث يشعر الجميع بالطمأنينة. فالتشريع الإسلامي قد حرص على تحقيق التوازن، فالزكاة تستهدف فتح قناة للأموال بين الأغنياء والفقراء عن طريق دفع جزء من أموال الأغنياء إلى الفقراء بطريقة متجددة، بحيث تضعف حدة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، بالإضافة إلى ذلك فقد حرَم الإسلام جميع الطرق الاستثمارية التي تسهم في تنمية الثروة بطريقة تتنافى مع المصلحة الاجتماعية، فجاء تحريم الربا والاحتكار والاستغلال، لأنَ هذه الأساليب تعمق حدة التفاوت الطبقي، لذا فإنَ التدخل الحكومي الذي يريد تحقيق التوازن الاجتماعي هو المباح والمطلوب اجتماعيا.

فالجدير بالذكر أن توطيد دعائم نظام عادل لتوزيع الدخل والثروة يمكن أن يتأتى بواسطة الزكاة ؛ حيث تقوم الدّولة ممثّلة في ولي الأمر ومساعديه من وزراء وغيرهم بإلزام النّاس بدفعها ومراقبة وتنظيم عملية جمعها وإنفاق إيراداتها على أسس شرعية محدّدة بالإضافة إلى الزكاة فقد شجّع الإسلام المسلمين على الصدقات الاختيارية التي لها دور كبير في إعادة توزيع الدّخل والثورة لتحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

ب- منع استغلال الأقوياء للضعفاء:

من الأمور التي تحتَم تدخل الدولة هو حماية الضعيف عندما تصبح مصالحه معرضة للاستغلال، وبما تملكه من سلطة تفويضية يجب عليها أن تحمي المظلوم وعبر وسائلها التدخليَة المتعددة، وأهمَها القانون إذ يجب على الدولة أن تضع القوانين التي تضمن العدالة الاجتماعية، سواء في الأجور والأسعار والأرباح أو في الضرائب أو الواجبات المفروضة على أصحاب الأموال.

ت- الضمان الاجتماعي:

فرض الإسلام على الدولة حماية أفراد المجتمع الإسلامي من الفقر والعوز، فهي ضامنة لمعيشة أفراد المجتمع بصورة كاملة، فهي تهيئ له فرصة العمل في النشاط الاقتصادي المثمر ليعيش على أساس عمله وجهده، وإذا كان الفرد عاجزاً عن العمل وكسب المعيشة بنفسه، أو كانت الدولة في ظرف استثنائي لا يمكن لها أن توفَر له فرصة العمل، هنا تقوم الدولة بتطبيق مبدأ الضمان عن طريق تهيئة المال الكافي لسد حاجات الفرد وتوفير حد خاص من المعيشة له يدعى بحد الكفاية، والذي يمثل المستوى المعيشي السائد في المجتمع.

وبصفة عامّة أنّ دور الدّولة الإسلامية قائم على مبدأ الرّعاية وليس الوصاية وعلى التوجيه والإرشاد وليس التحكّم والإجبار حيث تمثّل دور الدّولة من الناحية الاقتصادية والمالية في جمع موارد العامّة لبيت المال من الزكاة والصدقات والمغانم وتوزيعها على الفئات المستحقة التي حدّدها القرآن الكريم والتي منها الفقراء إضافة إلى

[1] عبد الرحمان يسري، تطوّر الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997،ص 38.

التـــدخّل لمراقبـــة مختلـــف المعـــاملات ومـــدى تطابقهـــا مـــع الشـــريعة الإسلامية.[1]

خلاصـــة:

لقد ارتبطت تطبيقات العولمة بقضايا على درجة كبيرة من الأهمية من بينها ظاهرة الفقر والقضية الخاصة بتوزيع الدخل على مستوى الدولة الواحدة والأهم على مستوى العالم، فالعديد من الدراسات والمؤشرات أبرزت أن هناك سوء توزيع يتزايد حدته سواء على المستوى المحلي الدولي، وذلك في ظل انتشار العولمة حيث انطبقت المقولة الخاصة بأن الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا. ومن هذا المنطلق فالعالم اليوم بحاجة إلى نظام اقتصادي أكثر عدالة في توزيع الدخل وأكثر وضوحا في مساره وآلياته وهذا لن يتأتى إلا من خلال النظام الاقتصادي الإسلامي.

لقد بينت الدراسات والوقائع أن الاقتصاد الإسلامي يحقق العدل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وبين المناطق المختلفة ومن تم فهو يعمل على الحد من الفجوات والفوارق بين الدخول والثروات. فمكافحةالفقر في ظل هذا النظاميتطلبالتطبيقالكاملوالشامل لمبادئه، فهو يضع سياسات علاجيةلهذه الظاهرةمبنيةعلىأسسالتكافلالاجتماعيكالزكاةوالوقف والقرض الحسن،وكذلكدورالدولةوبيتالمالفيسدحاجة الفقراء والمحتاجين.

[1] عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1999، ص 154.